مصير الحرية في عهد الاشتراكية الثورية

الحرية هى الهدف الثانى للثوريين العرب على اختلاف نسبهم وعناوينهم ، بل لعلها الهدف الأول عند بعضهم ، تبعاً لاختلافهم فى ترتيب الشعار المثلث « وحدة .. حرية .. اشتراكية » - أو « حرية .. وحدة .. اشتراكية » - أو « اشتراكية .. حرية .. وحدة » .. إلخ ..

والحرية المقصودة هنا ذات شقين :

الأول .. يعنى حرية الوطن .

والثانى .. يعنى حرية المواطن .

فهل حققت الاشتراكية الثورية حرية الوطن ، وحرية المواطن ؟

لنقرأ صحيفة الواقع ماذا تقول ؟

● حرية الوطن فى عهد الثورية :

نريد بحرية الوطن خلاصه من كل نفوذ وسيطرة أجنبية ، سواء أكانت عسكرية .. أم سياسية .. أم ثقافية .

والمراد بالوطن هنا : الوطن العربى من المحيط « الهادر » إلى الخليج « الثائر » !

ما دام هؤلاء الاشتراكيون الثوريون يشتركون كافة فى دعوى « القومية العربية » .. فلهذا نحاكمهم هنا إلى منطقهم - هم - القومى ، لا إلى منطقنا - نحن - الإسلامى ، الذى يؤمن بحرية الوطن الإسلامى كله من المحيط إلى المحيط .

* *

● هل تحرر الوطن العربى عسكرياً ؟

لقد حمل الاستعمار العسكرى أمتعته وحقائبه ، ورحل عن معظم البلاد العربية قبل أن يبرز قرن الثوريين الاشتراكيين فى المنطقة ، بفضل جهاد المؤمنين الأحرار ، الذين لم تلوث صفاء إيمانهم « الأيديولوچيات » الانقلابية المستوردة .

لقد قاتل الأمير عبد القادر فى الجزائر ، وعمر المختار فى ليبيا ، وعبد الكريم الخطابى فى المغرب ، وثار الشعب المصرى كله سنة ١٩١٩ وقاتل سنة ١٩٥١ ، وثار الشعب الفسطينى عن بَكْرة أبيه سنة ١٩٣٦ وقبلها وبعدها . وقاومت كل الشعوب العربية - فى المشرق والمغرب - الاستعمار الغربى بكل ما استطاعت ، ولم يستسلم بلد واحد للاحتلال الغاشم .

لقد تعلموا من دينهم أن العزة للّه ولرسوله وللمؤمنين ، وأن الاستسلام للغازى الكافر كفر ، وأن الجهاد لدفع العدو المهاجم فرض عَيْن ، وأن الموت فى سبيل اللّه عين الحياة . وأن المقاتل المسلم ضامن لإحدى الحسنيين .

كانت آيات القرآن وسيرة الرسول ، وأحلام الجنة وأمانىّ « الشهادة » فى سبيل اللّه ، ومعانى الإيمان ، وبطولات الغر الميامين من أمثال على وخالد وصلاح الدين .. هى الدوافع التى حركتهم إلى الجهاد ، والمدارس التى لقنتهم دروس التضحية .. وعلّمتهم صناعة الموت ..

وآخر معاركنا المؤمنة هى معركة « المليون شهيد » معركة الجزائر ، معركة المجاهدين من تلاميذ « ابن باديس » الذين كان نشيدهم : شعب الجزائر مسلم .. وإلى العروبة ينتسب !

فلما ظهرت فى أرضنا فلسفات ماركس ولينين وماو ، واتخذوا ماو وچيفارا وكاسترو ، مُثُلاً عليا فى البطولة ، وأصبح تراثنا وتاريخنا مثاراً لسخرية جماعة « التقدميين » أصبحنا لا نعرف غير الهزائم و « النكسات » !

لقد كانت « معركة الحرية » الأولى ، التى كان على الاشتراكية الثورية

العربية أن تعدّ لها ، وأن تخوضها .. هى « معركة فلسطين » قضية العرب المصيرية الأولى .

وكان تحرير هذا الجزء العزيز - الذى اغتصبته الصهيونية من قلب أرض العرب ، لتمزق وحدتهم ، وتهدد حضارتهم ووجودهم - هو العمل الأول الذى تثبت به القوى الاشتراكية العربية وجودها ، وصلابتها ، ومقدرتها على بناء شعوب وجيوش تستطيع كسب النصر وتستحقه .

وقد كانت قضية فلسطين وتحريرها وإعادة شعبها إليها على رأس الأهداف القومية للدول والأحزاب والحركات اليسارية « المتحررة » !!

فهل حرّروا فلسطين وأعادوا إليها شعبها المطرود ؟ ولا أريد أن أستطرد إلى سؤال آخر يثيره الكثيرون ، وهو : هل كان هؤلاء مخلصين أو جادين فى تحرير فلسطين ؟

سنفترض اخلاصهم وجديتهم ، ونكتفى بالسؤال الأول ، فماذا يكون الجواب ؟

الجواب ما يقوله « الشعب والأرض » [1] فى صراحة مؤلمة ، إلا أنها الحقيقة المرة :

« أى استعمارى أسود القلب ، كان يتمنى للوطن العربى فى مطلع القرن العشرين وضعاً أسوأ وأبشع مما قادنا إليه حكم العسكر ؟!

« فلسطين محتلة من البحر إلى النهر .. إسرائيل تزرع سيناء ، وتبيع بترولها .. بل وتمنح شركات كندية امتياز التنقيب عن البترول فى سيناء وخليج السويس ، فلا نجد ما نفعله إلا كسر الحفار !

« إسرائيل تحول الجولان إلى منطقة سياحية وتركب « تليفريك » فوق جبل الشيخ لتسلية الأولاد !

« وإذا كان أسطول بريطانيا العظمى .. قد اعتبر إصلاح حكومة الخديو

---

(١) العدد الصادر فى صفر سنة ١٣٩١ (إبريل سنة ١٩٧١) .

توفيق للطوابى فى الإسكندرية عملاً عدوانياً لأنه يهدد حرية العمل البريطانى .. فإنه بعد ٩٠ عاماً كاملة يعتبر الطيران الإسرائيلى أن تركيب حكومتنا لصواريخ لا تؤذى إلا مَن يقف فوقها .. عملاً عدوانياً وتعلن أن أمن إسرائيل يتطلب إبقاء سماء مصر مفتوحة !

« لقد كان للخديو توفيق ميزة لا تُنكر .. إنه لم يكن يطالبنا أبداً بالهتاف تحية لضعفه وامتناناً للمذلة التى جرعها لنا ..

« الدول الأربع الكبرى تجتمع فى وشنطن لتقسيم بلادنا .. وإعادة رسم خارطة الوطن العربى .. وتقرير مصيرنا ، تماماً كما اجتمعت فى برلين فى القرن التاسع عشر لتقسيم القارة « المظلمة » ! .. يوم لم يكن للشعوب الإفريقية .. لا ثورة .. ولا اشتراكية .. ولا مجالس قيادة .. ولا قاهر ولا ظافر .. ولا رأس أخى المرفوعة بسبب انفصالها عن عنقها .. أو رأس أخى الآخر .. التى تأبى أن ترتفع رغم كل ما يُوجّه لها من نداءات ، لطول انحنائها بحثاً عن حذاء العسكرى .

« ها نحن قد عدنا مرة أخرى إلى هاوية « مناطق النفوذ » بل أصبحنا فى وضع أسوأ من وضع الأمير العربى على أبواب مؤتمر الصلح فى ڤرساى .. فنحن نقف بالباب ولا يفكر أحد فى استشارتنا .. بل يُقضى فى أمريكا كما كان يقضى الأمر حين تغيب تيم .. بل ويتشاور « تكواه » مع « بارنج » ويُقضى الأمر وممثلو تيم شهود لا يُستشارون !

« بلادنا تجثو عاجزة مشلولة تحت ضربات وعربدة غاز ، ما من مبرر واحد لانتصاره ، إلا سيطرة العسكر على مقدراتنا .

« الهزائم المتتابعة .. الإذلال المتزايد .. التبديد فى ترابنا . هو كل ما جنيناه على يد العسكر » ..

* *

● هل تحرر الوطن العربى اقتصادياً وسياسياً ؟

إذن ، لم يتحرر الوطن العربى عسكرياً . على يدى الثورية العربية ، رغم أن العسكريين هم الذين يحكمون ويخططون . فهل تحرر سياسياً واقتصادياً ؟

هل نأخذ باتهامات الثوريين بعضهم لبعض بالعمالة والخيانة والارتباطات الأجنبية ؟

هل نأخذ بأقوال كثيرين من العارفين ببواطن الأمور ، واستنباطات الذين يقرأون ما بين السطور ؟

نستطيع أن نفعل ذلك ، ولكنّا نؤثر هنا أن ندع تأويلات « الباطنية » من السياسيين ، ونأخذ بالمذهب « الظاهرى » الذى يقضى بما تنشره الصحف ، وما تذيعه الإذاعات ، وما تثبته الوقائع الملموسة .

لقد تحررنا من نفوذ غربى ، لندخل فى نفوذ شرقى . إن الوجود السوفييتى فى المنطقة الآن غدا حقيقة لا نزاع فيها . وإنما ينازع بعضهم فى تبرير أسبابها ، أو تهوين نتائجها .

أجل ..أصبح النفوذ السوفييتى - بأسلحته وخبرائه الاقتصاديين والعسكريين - وهم يُعَدون بالألوف المؤلفة - وبما له من ديون ربوية بلغت المليارات من الدولازات ، قادراً على التدخل وإملاء ما يريد - عند اللزوم - وفرض الرجال الذين يطمئن إلى ولائهم ، كما حدث مع رئيس كبرى الدول العربية يوماً ما . وأصبح السفير السوفييتى فى بعض العواصم العربية كأنه « المندوب السامى » فى زمنه .

ولا بأس أن نقرأ التحليل التالى للعلاقات المصرية السوفييتية .

يقول إدوارد لوتراك :

« تعال ندرس جدول العلاقات المصرية - السوفييتية منذ ١٩٥٥ حتى ١٩٦٧ :

١٩٥٥ : صفقة الأسلحة « التشيكية » [١] . كانت هذه أول اتفاقية لتصدير سلاح سوفييتى إلى أى بلد عربى . اكتسبت هذه الاتفاقية أهميتها السياسية ، على الصعيد المصرى ، لكونها كسرت احتكار السلاح الغربى . وخلقت لمصر « استقلالاً » حقيقياً .

النتيجة : التبعية (مستقبلاً) ، وحاجة مصر الحيوية إلى البقاء على صلات ودية مع مصدر قطع الغيار الوحيد .

١٩٥٦ : حرب سيناء - السويس - ، سببت هزيمة المصريين فى سيناء ، نقصاً هائلاً فى السلاح المصرى ، فسارع الاتحاد السوفييتى إلى التعويض عنه .

النتيجة : ترسيخ التبعية للاتحاد السوفييتى بسبب المعونة الاقتصادية وازدياد الديون .

١٩٦٢ : ثورة وحرب أهلية فى اليمن : بعد وفاة الإمام أحمد بن يحيى ، قامت حرب أهلية وثورة اشترك فيها الجمهوريون اليمنيون بدعم من المصريين ، والملكيون اليمنيون بدعم من العربية السعودية ، وقد انتقلت الجيوش المصرية إلى أرض اليمن لمساعدة الجمهوريين .

النتيجة : ازداد احتياج المصريين لمعونة السوفييت فى ابقاء ٣٠ - ٥ألف جندى مصرى فى اليمن ، تضاعفت الديون المعنوية والمادية للسوفييت .

١٩٦٦ : تدهور العلاقات المصرية والأمريكية إلى حد المقاطعة ، مما أدى إلى إيقاف شحن فائض القمح الأمريكى ، فسبب ذلك نقصاً فى المواد الغذائية ، لم يتمكن المصريون من التعويض عنه حتى بالعمل المتواصل الصعب .

النتيجة : بدأت معونات السوفييت الغذائية ، مما أخضع مصر للكرملين فى أمر من أهم الأمور الحياتية : التغذية .

---

(١) يعلق « لوتراك » على هذه الصفقة فيقول : كانت اتفاقية السلاح هذه « تشيكية » بالاسم فقط إذ كان كيرميت روزفلت (من المخابرات المركزية) هو الذى اقترح أن يذاع عن الصفقة بأنها « تشيكية » لتهدئة السفير البريطانى ترفيليان .

١٩٦٧ : حرب الأيام الستة ، وانهزام المصريين فى سيناء (قدّرت المصادر الإسرائيلية فى ٢ حزيران (يونية) بأن ثمانين بالمئة من مجمل معدات القوات المصرية قد أبيد ، أو استولى الإسرائيليون عليه) .

النتيجة : بنتيجة ذلك ، وكشرط لإعادة تسليح مصر ، طلبت موسكو مراقبة حتى أدق الأمور المتعلقة بتدريب المصريين ، واختيار قادة الألوية العسكرية ، وتنظيم جهاز الاستخبارات .

هكذا ، نلاحظ أنه بعد ١٢ سنة من بداية علاقة محدودة ، فقد انطلقت من بيع شىء من السلاح السوفييتى من مصر ، اتسع مدى تلك العلاقة إلى أعماق واسعة جداً ، بلغت حد التبعية للاتحاد السوفييتى ، فقد باتت مصر اليوم تعتمد على المشيئة السوفييتية فى حقول التسلح ، والقمح ، والمعونة الاقتصادية ، بصورة عامة . وتملك البحرية السوفييتة قواعد فى الإسكندرية وبور سعيد ، كما يقيم فى مصر مئات من الخبراء السوفييت فى مجالات عدة ، بالإضافة إلى إشرافهم على القوات المصرية المسلحة » [١] .

ومهما يكن من اتهامنا للكاتب بالمبالغة فى بعض النواحى ، فالنتائج فى إجمالها صحيحة ، ولا يمكن أن نسلم بالدعوى القائلة بأن الاتحاد السوفييتى يساعدنا لوجه اللّه - الذى لا يؤمن به - أو لسواد عيوننا ، دون أن تكون له أية علاقة بالأوضاع فى الداخل .

وقد أظهر موقف الاتحاد السوفييتى من الانقلاب الشيوعى فى السودان فى هذا الشهر - تموز (يوليو) ١٩٧١ - أى اهتمام يوليه لانتشار عقيدته ، ولو بالانقلاب على أصدقائه أنفسهم .

إن الوطن العربى لن يتحرر سياسياً ما دام كل اعتماده على أحد المعسكرين الدوليين ، وإنما ينتقل من دائرة نفوذ قديمة « كلاسيكية » إلى دائرة أخرى حديثة . ولكن النفوذ نفوذ على أية حال .

---

(١) الانقلاب - تأليف ادوارد لوتراك - ترجمة مأمون سعيد ص ٧٨ - ٨١

ولن يتحرر اقتصادياً ما دام حل اعتماده على الاستيراد لا على البناء والإنشاء ، الذى يقوم على « العلم » وعلى « العمل » ، لا على التهريج والادعاء ، وانتزاع التصفيق من الأيدى والهتاف من الحناجر .

* *

● هل تحرر وطننا ثقافياً ؟

ولكن إذا لم يكن تم للوطن العربى التحرر العسكرى والسياسى والاقتصادى ، فهل تم له التحرر الثقافى ؟

كلا ، إن أبرز ألوان الاستعمار وأخطرها أيضاً فى عالمنا العربى كله هو الاستعمار الثقافى ، هو الغزو الفكرى ، هو الاحتلال الروحى . ذلك الاستعمار الذى يصنع أفكار الشعوب وأذواقها واتجاهاتها فى الحياة على النحو الذى يبغى ، ويصبها فى القالب الذى يريد . حتى إذا جلا يوماً عن أرضها ، ظلت تسير فى دربه ، وتمشى على نفس نهجه ، وتنفذ ذات مخططه ، بكامل اختيارها وبوحى من « وطنيتها » المستقلة - فيما ترى - وهذا هو النجاح الاستعمارى الحق : أن تجعل الشخص أو الشعب يدور فى فلكك كما تريد ، وهو يعتقد فى نفسه أنه سيد نفسه ، وليس لأحد عليه سلطان !

إن الفكر الغربى بما يحمله من فلسفة للحياة والكون ، ونظرة إلى الدين والدنيا وإلى اللّه والإنسان ، لا زال هو المسيطر المؤثر فى أكثر جامعاتنا ومؤسساتنا الثقافية والتوجيهية والإعلامية .

ولا زالت حضارة الغرب هى المثل الأعلى الذى تضعه الثقافة عندنا أمام أعين الجماهير والناشئين .

وكل ما حدث فى بعض البلاد العربية أن انكمش الفكر الليبرالى ليحل محله الفكر الاشتراكى ، ولا فرق فى الجوهر بين الفكرين كما ذكرنا من قبل . ورحم اللّه الفيلسوف الشاعر المسلم الهندى الكبير الدكتور محمد إقبال ، الذى قال :

« إن الرأسمالية والشيوعية تلتقيان على الشره والنهامة ، والقلق والسآمة ، والجهل بالله والخداع للإنسانية . إن الشيوعية تقضى على العلم والدين والقيم ، والرأسمالية تنزع الروح من أجساد الأحياء ، وتسلب القوت من أيدى العاملين والفقراء . وقد رأيت كلتيهما غارقة فى المادة ، جسمهما قوى ناضر ، وقلبهما مظلم فاجر » !

* *

● محنة الحرية الفردية فى عهد الثورية :

هذا ما يتعلق بالشق الأول من معنى الحرية : حرية الوطن .. وبقى الشق الثانى وهو : حرية المواطن ، حرية الفرد ، حرية الإنسان .

● ضرورة الحرية الإنسانية للفرد والمجتمع :

إن هذه الحرية ليست شيئاً ثانوياً على هامش الحياة البَشرية ، بل هى شىء ضرورى لروح الإنسان كالطعام والشراب لبدنه . فلا يُعتبر الإنسان إنساناً إذا لم يشعر بذاتيته ويحس بكرامته ، وبقدرته على أن يخط مصير نفسه بيديه ، لا بأيدى آخرين يحركونه كالدمية ، أو يقودونه من أذنيه كبهيمة الأنعام .

إن مناخ الحرية شرط أساسى لنمو الذات الإنسانية ، وهو شرط كذلك لتحقيق سعادتها ، فالإنسان الذى يُساق إلى غير ما يريد ، ويُكره على غير ما يحب ، ويجرع من الأفكار والأنظمة ما لا يقبله ولا يستسيغه بحال ، لا يمكن أن يكون سعيداً . ثم إن السعادة لا تتم إلا بالأمن ، ومَن لا حرية له لا أمن له .

ثم إن الحرية لازمة للمجتمع لزومها للفرد ، فالمجتمع لا يرقى إلا بالأحرار الأعزاء من أبنائه ، الذين نُمّت الحرية شخصياتهم ، وغرست فيهم روح الإباء والشمم ، وطبعتهم على رفض الضيم والهوان ، وعلمتهم أن يقولوا : لا ، بملء أفواههم غير هيابين ولا وجلين ، ولهذا لما كان عنترة العبسى يعمل عمل العبيد من رعاية الإبل وحلبها ، وقف يتفرج على قومه والعدو يغير على أرضهم ويقتل

رجالهم وهو لا يقدِّم شيئاً . فقال له أبوه : كُرَّ عليهم ، فقال ساخراً : العبد لا يُحسن الكر والفر ، وإنما يُحسن الحلاب والصر . فقال : كُرَّ وأنت حر .. فكرٌ وصنع الأعاجيب .

والحرية لازمة للمجتمع من جهة أخرى . وهى أنها أساس المسئولية الأخلاقية . فالإنسان الحر يشعر تماماً بمسئوليته عن عمله ، فيجتهد فى إتقانه ، والارتقاء به ، متعاوناً مع غيره فى سبيل هذه الغاية . أما إذا كان هو مجرد ترس فى جهاز ، أو « قطعة غيار » فى « ماكينة » كبيرة ، تُدار فتدور ، وتُحرَّك فتتحرك ، بلا إرادة منها ولا وعى ، فإنه يتراخى ويكسل ، ويعمل عمل الأجراء المجبورين ، لا عمل الأحرار المختارين . أعنى أنه يعمل بغير دافع وبغير رغبة ذاتية ، ملقياً عبئه على كاهل غيره .

والحرية لازمة للمجتمع أيضاً ، لأنها تتيح له تصحيح الخطأ ، وتقويم العوج ، وفضح الانحراف ، ونقد الغلو والتقصير أو الإفراط والتفريط ، فى التخطيط والتنفيذ ، وفى التفكير والسلوك . وبخاصة ما يتعلق بالشخصيات العامة ، والمؤسسات العامة .

أما جو الضغط والإرهاب والخوف ، فيعقد الألسنة والأقلام أن تقول عن شىء : غلط ، أو تقول لإنسان ، لِمَ ؟ أو : لا . وبذلك تتضاعف الأخطاء ، وتتضخم الانحرافات ، ويزداد السوء سوءاً .

ورحم الله أبا بكر الذى قال فى أول خطبة له بعد الخلافة : إن رأيتمونى على حق فأعينونى ، وإن رأيتمونى على باطل فسددونى .

وعمر الذى كان يقول : رحم الله امرءاً أهدى إلىَّ عيوب نفسى .

* *

● معنى حرية المواطن :

والمراد بحرية المواطن هنا : رفع الأغلال عنه وخلاصه من كل سيطرة ترهبه أو تعوقه أو تتحكم فى فكره أو وجدانه أو إرادته أو حركته ، سواء أكانت سيطرة سياسية أو دينية أو اجتماعية . بحيث يتصرف وهو يشعر بالاطمئنان والأمن والاستقلال الذاتى فيما يأخذ أو يدع .

والذى يعنينا هنا بالذات الحرية الفكرية والحرية السياسية : حرية المواطن فى أن يفكر ، ويعبِّر عن تفكيره بالأساليب المشروعة .

وحريته فى نقد الأوضاع والأنظمة والاتجاهات والتصرفات ، دون أن يخشى على نفسه وأهله من مخالب الإرهاب والتعذيب والاضطهاد ..

حريته فى إلقاء خطاب عام ، أو عقد ندوة مفتوحة ، أو تأليف كتاب يحمل رأيه ونقده ، أو إصدار صحيفة لا تسيطر عليها الحكومة ، بنفسها أو بواسطة حزبها السياسى ، أو تكوين جماعة فكرية أو سياسية ، تعارض خط الحكومة « الأيديولوچى ، أو السياسى ، أو الاقتصادى » ..

هذه هى الحرية التى تهمنا فى هذا المقام ، فهل حقق الاشتراكيون الثوريون هذه الحرية ؟

سنأخذ الجواب من أقوال الثوريين بعضهم فى بعض أيضاً ، كما صنعنا فى شأن « الوحدة » فشهادات الثوريين هنا لها قيمتها ، وبخاصة أنها تذكر وقائع وأحداثاً ، ولا تكتفى بمجرد التشهير .

*

● شهادات الثوريين على وأد الحرية :

من بيان للقوى الوحدوية فى دمشق - ٢٥ مايو ١٩٦٣ - قالت فيه :

« تابع حزب البعث الحاكم وسلطاته سلسلة من الانزلاقات ، فلم يقف عند تجميد النشاط الشعبى ولا عند مواجهة التظاهرات بالرصاص أو السجن .

إنما خطا خطوة أخرى في حقل الإرهاب فاستلب الصحافة والفكر حريتهما المقدسة .. وهكذا لم يبق فى سوريا لخمسة ملايين عربى أن يقرأوا إلا جريدة البعث ، ولم يبق لتعليقات الإذاعة وغذاء الجمهور إلا مقالات جريدة البعث » .

ومن بيان آخر فى دمشق - ١٩ يونية ١٩٦٣ :

« مع أن حزب البعث كان يأخذ على خصومه فى الماضى أنهم يستخدمون ضده الإرهاب ، فإن فكرة التسلط الحزبى حملت البعثيين على نسيان مواقفهم وتجاربهم ، ليسلطوا الإرهاب ألواناً على القوى الوحدوية » .

وبعد اقتحام الجيش العقائدى الجامع الأموى ، والاستهانة بحرمات الله والناس ، وقتل الآمنين ، كتب الوزير البعثى السابق سامى الجندى فى دمشق - ٢٤ يوليو ١٩٦٣ يقول :

« إيه دمشق ، أى يد مجرمة روّعت قلبك الطهور ؟

« دمشق يا نبع الحنان وملهمة الإبداع والفن عبر التاريخ ، أى يد كافرة قاتلة ألقت الفزع فى قلوب أطفالك الصغار ؟

« إن الذين اغتالوا النساء والأطفال والمواطنين البسطاء ليسوا أهلاً يا دمشق لأن يدوسوا ترابك الرحب .

« نعم .. دمشق حزينة من أعماقها . رصاص مجرم وأيد سفاحة قاتلة جللت وجهها السمح بالسواد ولطخت أرضها بالدم البرىء . ولقد شاء المنحرفون وطلاّب السلطة والتسلط تغيير عقيدة يريدونها رغم إرادة الشعب ، ويفرضونها بالنار والحديد والاغتيال والسحل بغير حق وبغير ضمير وبغير شرف » .

ومن بيان القوميين العرب فى بيروت - ٢٤ نوفمبر ١٩٦٣ :

« إن حكم البعث الفاشى الذى يتحكم بالعراق قد تخطى كل العهود البوليسية التى شهدها العراق فى تاريخه الحديث . فحملة التصفيات المستمرة قد فاقت فى شمولها وأساليبها كل ما عرفه شعب العراق طيلة الحكم القاسمى ..

وإن موجة التعذيب الوحشية لا تزال تفتك بالآلاف من أبناء العراق ، وعمليات القتل فى سجون البعث جارية بدون توقف » .

* *

● أعمالهم يندى لها الجبين :

وفى بغداد -١٨ نوفمبر ١٩٦٣ - أصدر المجلس الوطنى لقيادة الثورة بيانه الأول فكان منه :

« إن ما قام به البعثيون العابثون الشعوبيون وسفاحو الحرس اللاقومى من اعتداء على الحريات ، وانتهاك للحرمات ومخالفة للقانون ، وإضرار عام للدولة والشعب والأمة ، أصبح أمراً لا يُطاق ويندى له الجبين .. لذلك نادى الشعب جيشه لإنقاذه من عبث العابثين وخيانة الخائنين » .

ومن خطاب لعبد الناصر فى الإسكندرية - ٢٢ أكتوبر ١٩٦٣ :

« حزب البعث لم يكن بأى حال من الأحوال يستطيع أن يتمكن من الحكم إلا إذا فرض الإرهاب بالحديد والنار .. فقد فرض الإرهاب بالحديد والنار .. فرض الإرهاب بالدم .. إنه حكم فاشيستى لا يمثل الشعب بأى حال من الأحوال .. إنه حكم بنى وجوده على الدماء وعلى الإرهاب وعلى السجون .

« حينما يكون حزب البعث خارج الحكم فالحرية هى الحرية البرلمانية الغربية ، أما إذا كان حزب البعث فى الحكم فإن الحرية هى حرية الحزب الواحد .

« إن حزب البعث كان يهدف أول ما يهدف إلى إقامة حكم فاشيستى متسلط ينفرد فيه بالحكم ولم يكن حزب البعث يفكر فى الحرية .

« لقد نادى حزب البعث دائماً بحرية الصحافة .. وكان أول ما عمله هو إلغاء الصحف كلها عدا صحف الحزب المنحرف الفاشيستى .

« وكم نادى حزب البعث بالحرية ، كان أول ما عمله أن حرم الشعب كله من الحرية ، وأصبحت الحرية وقفاً على أعضاء الحزب والحرس البعثى فقط .

ما هو شعار الحرية بالنسبة للبعثيين ؟

« شعار الحرية بالنسبة للبعثيين هو السجون والقتل والمحاكمة بدون دفاع والإعدام (!!) . شعار الحرية بالنسبة للبعثيين هو أن يحرم حزبهم الشعب كله الحرية ، لتترك الحرية لحزب الأقلية فقط .

« شعار الحرية لحزب البعثيين هو أن تكون المغانم للبعثيين ، وتكون الفرص للبعثيين ، وتكون المساواة للبعثيين . أما باقى الشعب فيُحرم من المساواة ، ويُحرم من حقه فى الحياة ، ويُحرم من حقه فى العيش ، ويُحرم من حقه فى العمل .

« هذا هو شعار الحرية بالنسبة لهؤلاء الساسة الذين احترفوا سرقة الشعارات ، واحترفوا سرقة المبادىء ، والذى آمنه إبّان تحقيق أهدافهم وتسلطهم هو السبيل اللاأخلاقى » .

ومن خارج سوريا نشر علماء الدين الإسلامى فى بغداد هذا الاستنكار فى ٢٨ إبريل ١٩٦٤ :

« تذيع الإذاعات ، وتتناقل وكالات الأنباء أخبار المجازر الرهيبة التى قام بها الحكام البعثيون . فالطائرات تقصف بيوت الله ، والدبابات تهدم المساكن على أصحابها الآمنين والعزل من السلاح ، من النساء والأطفال والشيوخ ، الذين لم يرتكبوا إثماً ولا ذنباً يستوجب مثل هذا التنكيل أو الاضطهاد .

« ولما كانت الرابطة الأخوية التى تجمع بيننا وبين المسلمين فى سوريا تحتم علينا أن نرفع صوتنا فى التألم لهم ، ومواساتهم فى مصيبتهم ، فإننا نصدر هذا البيان إلى الرأى العام الإسلامى فى كل مكان » ...

* *

• المطلوب إطلاق الحريات العامة :

ونعود إلى داخل سوريا لنقرأ فى دمشق - ١ مايو ١٩٦٤ - نص العريضة التى تقدم بها المحامون فى سوريا إلى وزير العدل السورى :

« إن المحامين فى هذا البلد ، الذين حملوا فى مختلف العهود عبء الدفاع عن حقوق الشعب وحرياته الأساسية ، يرون لزاماً عليهم ، فى هذا الظرف العصيب الذى تمر به البلاد ، أن يعلنوا إلى أن هذا الشعب بمختلف العهود أثبت أنه لا يمكن أن يُحكم إلا بالأسلوب الديمقراطى الصحيح الذى ينبثق الحكم فيه فعلاً من الشعب .

« وإن المجلس الوطنى لقيادة الثورة كان أعلن فى ١٨ آذار (مارس) ١٩٦٣ ذلك ، حين أكد فى سلسلة من بياناته أنه إنما جاء ليعيد حكم الشعب للشعب وبالشعب ، إيماناً منه ومن كل مواطن فى هذا البلد بأن كل حكم خارج عن هذا المبدأ مصيره إلى الزوال .

« ولقد مرت البلاد منذ ذلك الحين بمآس كثيرة ، ودخلت فى تجارب عديدة لا نريد أن نسهب فى تعدادها ، ولكن الأحداث الأخيرة التى وقعت فى بعض المدن السورية كحماة ، وما أعقبها من إعلان للإضراب الشامل ، تعبيراً عن استياء الشعب ، لدليل واضح على الأزمة التى قامت بين الحكم والشعب ، وخصوصاً أن المبادىء الأساسية لحقوق الإنسان كما أقرتها الشرعية الدولية ، سبق أن امتهنت وأهدرت باعتقال عدد من المحامين ورجال القانون إلى جانب العديد من المواطنين ، وما تعرّضوا إليه من إهانات هدرت فيها كرامة الإنسان ، مما يباعد بين الشعب والمسئولين ، ويعرض أمن البلاد الداخلى والخارجى للأخطار . لذلك ، فإن المحامين يطالبون :

١ - بإطلاق الحريات العامة .

٢ - إلغاء حالة الطوارىء .

٣ - إعادة الحياة الديمقراطية إلى البلاد فوراً دون إبطاء وعن طريق انتخابات عامة حرة نزيهة .

وبانتظار تحقيق هذه المطالب نعلن تضامننا عن طريق الإضراب مع سائر فئات الشعب » .

وننتقل مما يجرى فى سوريا إلى ما يجرى فى العراق لنرى هذه الصور ، ونقرأ هذه الأقوال الصادرة من المصادر الثورية ..

تقول القيادة القومية لحزب البعث فى ٣ أكتوبر ١٩٦٤ :

« لقد أصيب الضمير العربى بهزة مؤلمة للأنباء الواردة من العراق عن الحملة الإرهابية الشرسة التى يشنها حكام ردّة تشرين (نوفمبر) ضد جميع المواطنين المتمسكين بالعروبة والديمقراطية وحقوق الشعب . هذه الحملة التى أعادت العراق إلى أوضاع كالأوضاع الخانقة التى كان قد عاشها فى ظل نورى السعيد وعبد الكريم قاسم .. بل أسوأ .

« لقد استخدمت سلطات عارف فى حملتها الإرهابية هذه مختلف الأساليب التعسفية المنافية لمبادىء الأخلاق والعدالة وحقوق الإنسان ، حيث هوجمت المنازل والمكاتب والمعامل .. فى كافة أنحاء العراق ، وأطلقت عصابات الشقاة من عقالها تعتدى على النساء والأطفال والعوائل الآمنة بحثاً عن المناضلين الذين دافعوا ببسالة وإيمان عن استقلال العراق وعروبته ، وعن تطلعات شعبه الطيب إلى حياة أفضل ..

« إن أساليب التعذيب الوحشية والمعاملة المهينة للكرامة الإنسانية ، تمارَس اليوم فى سجون العراق ومعتقلاته بصورة أبشع مما كانت تمارَس به أيام نورى السعيد وعبد الكريم قاسم ، وإن حياة المئات من المعتقلين مهددة اليوم بالخطر » .

ويقول الدكتور نور الدين الأتاسى رئيس الدولة السورية لحكم البعث القُطْرى فى حمص - ٣١ أكتوبر ١٩٦٤ :

« إننا مع العمال فى العراق فى سجونهم ، وإننا هنا تأبى آذاننا علينا إلا أن تسمعنا صوت رفاقنا هناك فى سجون الإرهاب ، سجون الديكتاتورية فى العراق ، ونحن واثقون أن الصوت الذى نسمعه من العراق هو صوت السلاسل التى تتكسر . وستتكسر غداً ، سيجتمع الشمل ، سيكون الزحف ، سيكون

المؤتمر الشامل ، مؤتمر التسيير الذاتى . ليس فى هذا القُطْر فحسب ، وإنما سيكون فى الوطن العربى بكامله » .

ومن بيان لاتحاد نقابات العمال فى سوريا - ٢٤ نوفمبر ١٩٦٤ :

« ماذا فى سجون العراق الرهيبة ؟ ماذا فى ساحات الإعدام السرية الرهيبة ؟ أين اتحاد نقابات العمال وأين قادته النقابيون المناضلون الشرفاء ؟ أين اتحاد الفلاحين .. وأين قادته الشرفاء الذين فجّروا ثورة رمضان ، وحرّروا العراق من عهد نورى السعيد العميل وعهد قاسم الأرعن .. أين اتحاد الطلبة ؟ أين التنظيمات الشعبية المؤمنة بالديمقراطية الشعبية ، بالاشتراكية ، مطلب شعبنا الأول والأساسى ؟

« إنهم - أيها الرفاق - جميعهم مكبّلون بالسلاسل ، فى غياهب سجون عارف الرهيبة .. إنهم يحلمون بالنصر .. وينتظرون انبلاج فجر الصبح .. فجر الثورة التى ستمحق الخونة والمتآمرين من رجعيين ورأسماليين وديكتاتوريين عملاء . إن بداية النهاية لحكم عارف فى العراق قد حانت ، وإن الذى فجّر ثورة رمضان .. سيقضى على البقية الباقية من الخونة ، عملاء الاستعمار .

« إننا نتساءل بمرارة وألم : أين وحدة التراب الوطنى فى القُطْر العراقى . بعد أن سمح عارف بقيام إسرائيل ثانية ، وقاعدة للاستعمار لحماية استثماراته البترولية ، فى شمال العراق » ؟

وننتقل من سوريا والعراق إلى مصر ، التى يلتزم الثوريون جميعاً الصمت إزاء ما يحدث فيها من إرهاب دموى من سنة ١٩٥٤ ، إلى سنة ١٩٦٧ ، وسنشهد هنا شهوداً من أهلها ، أرغمتهم « النكسة » على أن يتكلموا ، ويقولوا شيئاً ما عن الأوضاع الداخلية .

يقول محامى الثورة محمد حسنين هيكل فى الأهرام - ٢٨ يوليو ١٩٦٧ :

« فى المجتمع المتحضر تكون المشيئة منظمة : دعوى - محكمة - محاكمة - دفاع - حكم - تنفيذ .

« أقول ذلك وفى ذهنى عمليات الفصل والقبض والحراسة ، وفى ظنى أنه حان الوقت لوضع نهاية لها واستبدالها بقواعد مقررة وإجراءات مرسومة لكل حساب .

« وذلك يقودنا إلى تأكيد مجموعة من الضمانات :

١ - أن كل عقوبة ينبغى أن تكون على أساس قانون . ولا يمكن أن تظل هناك عقوبات شخصية تصيب أحداً بالذات مقصوداً ومخصصاً مهماً كانت الظروف.

٢ - أن كل مواطن ينبغى له أن يجد له غطاء يحميه .

٣ - أن المؤسسات ذات الاستقلال الذاتى ، كالجامعات والصحافة ، ينبغى أن ينمو دورها .

٤ - أن هناك مؤسسات أخرى كمجلس الدولة مثلاً يجب أن تؤدى دوراً أكثر فعالية فى تدعيم موقف مفرد إزاء السلطة إذا أحس أنها تتجاوز بغير سند مقنع من نص القانون .

« وفى مجتمعات أخرى تقوم الأحزاب بهذا الدعم ، ولكن مجتمع التنظيم السياسى الواحد تختلف ظروفه ، وبالتالى فإن الفرد فيه أكثر حاجة إلى السند .

« وإذا كان من واجب السُلطة أن تفرض عليه القانون فإن من حقه هو الآخر أن يفرض نفس القانون على السُلطة إذا أحس بالتجاوز ....ولو مجرد إحساس » .

* *

● الديمقراطية بالموافقة :

وفى ١١ أغسطس ١٩٦٧ عاد يقول :

« هناك أنواع من الديمقراطية . لقد تحقق الكثير من إنجازاتنا الثورية بما يمكن أن نسميه « الديموقراطية بالموافقة » : أى أن تتخذ القيادة إجراءات تدرك بحسها وفكرها المتصل بضمير الجماهير ومطالبها أنها تحظى بالموافقة الكاملة . لكننا الآن ، والقرار قرار الحياة أو الموت ، النصر أو الهزيمة ، نحتاج إلى ما يمكن

أن نسميه « الديمقراطية بالمشاركة » . أى أن تكون الجماهير شريكة فى بلورة الإجراء قبل صدور القرار به .

« وذلك يتطلب أن تكون المناقشة واسعة ، وإن لم تكن بالضرورة علنية إذا اقتضت الظروف مثل ذلك .

« ولكى يتحقق ذلك فإنه يصبح من الحتمى إنهاء كل موجات الخوف .

« ولقد أشرت فى هذا الصدد من قبل إلى ضمانات مطلوبة فى مواجهة عمليات القبض والحراسة والفصل .. ثم لمست أهمية تدعيم مؤسسات التفكير المستقل والملتزم بأهداف النضال السياسى والاجتماعى فى نفس الوقت (!!) كالجامعات والصحافة ، وأكدت ضرورة تحكيم القانون .

« وليس معنى تحكيم القانون أن حق التشريع يتوقف اليوم .. وإنما معناه أن فى استطاعتنا اليوم وغداً أن نصدر ما نشاء من القوانين وفق ما تتطلبه الظروف ثم نلتزم به لا نتجاوزه إلا إذا أردنا تعديل القانون .

« ثم هناك مسألة الإرهاب الفكرى : ما إن يرتفع صوت برأى حتى ينطلق البعض يدّعون عليه بما لم يقله ، ثم ينصبون أنفسهم وكلاء للاتهام والحكم والتنفيذ أيضاً .. مع أن الذين يمارسون الإرهاب ليسوا أصحاب عقائد مهما ادّعوا » .

ولا أدرى كيف استجاز « هيكل » أن يسمى مجرد الموافقة وقول : « آمين » التصديق على كل رأى وكل قرار « ديمقراطية » من أى نوع كان ؟!

وأعجب من ذلك تبرير ذلك بأن القيادة كان لديها من « الكشف » و « الإلهام » و« العلم اللدنى » المتصل بضمير الجماهير ، ما يجعلها تعلم مقدماً أن هذه الاجراءات تحظى بالموافقة الكاملة !!

ومع هذا ، فكل ما يطلبه هيكل أن تشارك الجماهير فى « بلورة » الإجراء قبل صدور القرار به ، لا أن تكون هى صاحبة الكلمة العليا فى اتخاذ الإجراء !

ثم إذا كان هيكل المتحدث شبه الرسمى يشكو من الإرهاب الفكرى فليت شعرى ماذا يقول غيره ؟؟

* *

● الحرية شعار غامض :

ومما قدمناه هنا من أقوال الثوريين بعضهم فى بعض ، واتهاماتهم المتبادلة بوأد الحريات والتنكيل بكل معارض ، وإقامة الحكم على الدماء والسجون وآلات التعذيب ، إلى غير ذلك من التهم الخطيرة - نستفيد عدة فوائد ، أو عدة ملاحظات أهمها :

١ - أن الحرية التى ينادون بها هدفاً . ويرفعونها شعاراً .. هى - عندهم - مجرد مفهوم مائع ، مطاط ، غامض . هم الذين قصدوا أن يميِّعوه ويمططوه ويغمِّضوه .. ليفسروه على هواهم ، ويطبقوه حسب مزاجهم ومصلحتهم الشخصية أو الحزبية أو الطائفية .

لهذا يمكن أن تكون الحرية قبل الحكم بمفهوم ، وبعد الحكم بمفهوم آخر .. وأن تكون الحرية فى بلد ما ، لها مدلول معين .. وفى بلد آخر يتغير هذا المدلول . وأن تنادى فئة من الثوريين بالسماح للكتل والتجمعات السياسية بالعمل بحرية فى أحد الأقطار ، وتصم أذنها ، وتخرس لسانها ، عن هذا الطلب فى قُطْر آخر .. فالحرية عندهم شعار يُستخدم للدعاية ، وليس هدفاً يُتبنَّى للتحقيق والتنفيذ .

*

* الحرية الفذة التى حققها الثوريون الاشتراكيون :

٢ - والملاحظة الثانية : أن كل الفئات الثورية التى تتشدق بالحرية وتتغنى بها .. قد اغتالت الحرية وقتلتها ، يستوى فى ذلك الناصريون والقوميون والبعثيون ، سوريين كانوا أم عراقيين ، قُطْريين أو قوميين .

الحرية الفذة التى حققها الاشتراكيون الثوريون هى : حرية السُلطات الحاكمة ، وحرية أجهزتها المتسلطة ، وحرية أتباعها وأنصارها من المحترفين الحزبيين

والمنتفعين ، فى اتخاذ ما يرون من أساليب ، وإصدار ما يشاءون من قرارات ، بيدهم البسط والقبض ، والرفع والخفض ، لما فى أيديهم من سُلطة « كهنوتية » مطلقة ، تملك العقوبة بقرارات الحرمان ، والمثوبة بمنح صكوك الغفران !

لقد رأينا ما صنعه « الحرس القومى » البعثى فى العراق بالمواطنين من مذابح وأهوال تقشعر منها الأبدان ، كما سجل ذلك كتاب « المنحرفون » الذى صدر فى بغداد بعد ضربة الجيش فى شهر نوفمبر ١٩٦٣

ورأينا كذلك ما صنعه الجيش العقائدى والحرس البعثى فى سوريا من ضرب المعارضين بالمدافع ، واقتحام المساجد بالمدرعات وقتل المواطنين الأبرياء بغير حساب .

ورأينا فى الجنوب اليمنى ما يمارسه القوميون الماركسيون الحُمر من أساليب وحشية فى التنكيل بالخصوم .

ورأينا فى مصر أجهزة الأمن القومى .. من المخابرات العامة ، والمباحث العامة ، والمباحث العسكرية وغيرها من أجهزة السُلطة ، كيف اتخذت أبشع الوسائل ، وأفظع الأساليب فى سنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ، وفى سنوات ١٩٦٥ - ١٩٦٧ .

ولقد اعترف الرئيس المصرى الراحل بانحراف جهاز « المخابرات » فى عهده بأنه كان دولة داخل الدولة ، وقدّم زعماءه للمحاكمة .

*

* يتباكون على الحرية وهم يخنقونها :

٣ - والملاحظة الثالثة : أن الذين يتباكون على الحرية ، وعلى ضحايا العنف والإرهاب والتعذيب ، لا يفعلون ذلك لوجه اللّه والحرية .. إنما يصنعونه لأمرين : التشنيع على خصومهم .. والدفاع عن أنصارهم .

ولو كانوا يحبون الحرية حقاً لأقاموها فى بلادهم التى يحكمون ، وردوا الأمر

إلى الشعب يختار مَن يريد ، وأطلقوا سراح السجناء والمعتقلين ، وسمحوا بحرية الكلمة والتجمع والمعارضة .

ولو كانوا يحبون الحرية حقاً ، ويعادون الإرهاب والطغيان صدقاً ، لرأيناهم يدينون كل طاغية ، وينتصرون لكل مظلوم ومضطهَد .. ولكنّا نراهم جميعاً إذا كانت الضحية للطغيان والإرهاب هى الحركة الإسلامية ورجالها ، قابلوها بالصمت المريب ، والسكوت المطبق ، فكم من ألوف - بل عشرات الألوف - سيقوا إلى السجون والمعتقلات بلا محاكمة ولا سؤال ، وكم من أجساد عُذِّبت حتى الموت ، وكم من أعناق عُلِّقت على أعوادالمشانق ، دون أن يُسمح لمحامين من الخارج بالدفاع عن أصحابها ، كل ذلك والمتباكون على الحرية والديمقراطية صمٌ لا يسمعون ، بكمٌ لا يتكلمون ، عميٌ لا يبصرون !

لو كانوا يحبون الحرية وينتصرون للمظلومين حقاً لانتصروا لخمسة وعشرين سجيناً سياسياً فى ليمان طرة - بالقرب من القاهرة - صُوِّبت إليهم الرشاشات ، فحصدتهم فى دقائق معدودات ، دون جُرم اقترفوه ، إلا احتجاجاً على سوء المعاملة ، هذا وهم وديعة لدى الحكومة ، وهى مؤتمنة عليهم ، وواجبها أن ترعاهم لا أن تقتلهم .

ولو كان هؤلاء أسرى حرب بينهم وبين إسرائيل ما استحلوا أن يعاملوهم هذه المعاملة النكراء فى كل شرع وقانون ، ولو استحلوها ما اجترأوا عليها .

ولولا سجين لبنانى مسيحى حُكِم عليه فى مصر ، وقُدِّر له أن يشهد تلك المجزرة الرهيبة ، التى سماها « مجزرة القرن العشرين » ما عرف الناس عنها شيئاً ، وطويت كما طويت مئات وآلاف المآسى من قصص التعذيب والوحشية ، خلف جدران السجون ، وقضبان المنافى والمعتقلات .

ذلكم هو « روكس معكرون » الذى حلف أن يكتب قصة المذبحة التى شاهدها إذا أفرج عنه ، وبرّ بقسمه ، وأخرج كتيباً جعل عنوانه : « أقسمتُ أن أروى » !

* *

● الحرية بعد هزيمة ١٩٦٧ :

وكان المظنون أن تنبه هزيمة ١٩٦٧ ، الأنظمة الثورية إلى ضرورة إعادة الحرية إلى أبناء شعوبها ، والتخلى عن فكرة فرض الوصاية على الأمة من قِبَل حزب أو تنظيم أو فئة تدّعى لنفسها « الإمامة المعصومة » ، وتعزل سائر الشعب عن المشاركة فى سياسة بلده وقضاياه المصيرية .

وقد كتب فى ذلك الكثيرون ، وصدرت بذلك بيانات وقرارات ، ولكن الواقع بقى - فى أساسه وجملته - كما هو ، لم يتغير .

كتبت مجلة « الحوادث » اللبنانية فى ٢٥ أغسطس ١٩٦٧ تقول :

« قد يقبل الناس أن تسكت الألسن ليتكلم المدفع .. ولكنها لا تقبل أن يسكت الاثنان معاً .

« وإذا كان آخر الدواء الكى ، فجراح الهزيمة لا يمكن أن تكوى إلا بنار الحقيقة ، مُرَّة كانت أم حلوة .

« وإذا كان هناك عذر فى الماضى للتخوف من نتائج المناقشات ، فالمناقشة اليوم تتخذ معنى عملية الإنقاذ .

« وقد دلّ الاختيار على أن أكثر « الديماجوجيات » إيذاء ، تلك التى تحاول أن تجعل من الاشتراكية بديلاً عن الديمقراطية .

« إن الديمقراطية مطلب أساسى ولا مفر من تطبيقه ، سواء أكان الحكم ثورياً أو اشتراكياً أو رأسمالياً ، فلا يجوز فى أى نظام أن يبقى المواطن مجرد متفرج أو شاهد زور » !

وقد رأينا عبد الناصر يعلن فى خطابه بعد نكبة ١٩٦٧ : إننا فى حاجة إلى مجتمع مفتوح ، كما يعلن سقوط دولة المخابرات .

ورأينا « النواب » فى « مجلس الأمة المصرى » يقدمون الاقتراحات بإلغاء معسكرات الاعتقال ، ووضع المعتقلين فى سجون عادية ، يحصلون فيها على ذات حقوق السجناء الآخرين !! كما دعت المقترحات إلى إصدار بيان يعلن عن أسباب اعتقال أى مواطن وتأكيد حقه فى الاستئناف بعد الاعتقال [1] .

وقد رأينا كيف طلب هيكل - فيما نقلناه من قبل - التحول مما أسماه « ديمقراطية الموافقة » إلى « ديمقراطية المشاركة » .

ومن مقال له فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٧ : « وإذا سألنا : ما الذى تحتاجه جبهتنا الداخلية الآن ؟ فإن الرد فى تقديرى : تحتاج الظروف الداخلية - أكثر ما تحتاج - إلى عمل ديمقراطى شعبى » .

وقال عبد الحميد حسن زعيم الطلبة المصريين فى خطاب له بعد النكبة :

« أستطيع أن أقول ، رغم إيمانى بأن هذه إرادة الله : إنه لو أتيح لنا - بدون تردد أو رهبة أو خوف - أن نتكلم ونفصح عما تجيش به صدورنا .. لما كانت النكسة ، أو لكانت وطأتها أقل حدة وضراوة عما حدث » .

هذا بعض ما كتب بعد « النكسة » .

ولكن هل تحققت الحرية الفكرية والسياسية ؟

* *

● تيار فكرى واحد لا شريك له :

أين الحرية الفكرية ؟

لقد كان فى مصر والبلاد العربية - قبل عهد الاشتراكية الثورية - تيار يدعو إلى « التغريب » والعلمانية .. كان من ثمرات غرس الاستعمار الأجنبى فى أفكارنا .

---

(١) وكالة رويتر : القاهرة - ١٩٦٨/٤/١ .

ولكن هذا التيار - مع وجود قوى كثيرة تسنده فى الداخل والخارج - لم يستطع أن ينفرد وحده بالتوجيه والتأثير ، بل كان هناك إلى جواره تيار آخر قوى ، يغالبه ويصارعه ، بل يغلبه ويصرعه فى كثير من المجالات ، ولو تُركت له الفرصة مدة أطول ، لاستطاع أن يقضى على ذلك التيار ويدسه فى التراب .

كان التيار الإسلامى الأصيل المعبِّر عن ضمير الأمة وعقيدتها يثبت وجوده فى كل مكان ، مضيقاً الخناق على تيار « التغريب » الدخيل .. وصاحب البيت دائماً أقوى من اللص المتهجم .

أما فى عهد الثورية الاشتراكية ، فالكارثة أن تياراً فكرياً واحداً ، هو الذى يُتاح له أن يسود ويحكم ويوجِّه الحياة - وهو التيار الاشتراكى العلمانى - دون أن يواجهه تيار آخر يقاومه ويقارعه ، إذ لا يُسمح بحال لأى فرد أو جماعة بالعمل والحركة ، لإيجاد تيار منافس غير التيار الذى تتبناه الثورة !

* *

● فساد الأحزاب ولا حزب واحد :

ثم أين الحرية السياسة ؟

لقد كنا فى مصر نشكو من فساد الأحزاب ، ومضار الحزبية ، وما جرَّته على البلاد من صراع وانقسام وتناحر لا ينتهى .. ولكننا الآن - والحق يقال - بتنا نترحم على عهد الأحزاب ، على الرغم من سوءاتها ومفاسدها .

فإن عدة أحزاب فاسدة ينقد بعضها بعضاً ، ويعارض بعضها بعضاً ، خير من حزب - أو تنظيم ! - سياسى واحد ، تشكله الحكومة ، ليتبنى اتجاهها السياسى الخاص - كالاشتراكية - ويؤيد سياسة معيَّنة - سياسة مركز القوة الغالب - ولا يُسمح لأى فئة من الناس أن تعارض هذا التنظيم أو تكوِّن تنظيماً آخر .

بل إن هذا الحزب أو التنظيم ليس مفتوحاً لمن شاء من أبناء الوطن أن يشارك فيه .. بل هو مغلق على المؤيدين لاتجاه الدولة .. ولا عجب أن نجد الرئيس السادات - مع دعوته إلى المحبة والتسامح والوحدة الوطنية ! يعلن فى خطابه المذاع فى ١٠ يونية ١٩٧١ - أى قبيل انتخابات الاتحاد الاشتراكى من القاعدة إلى القمة - مذكراً المواطنين : أنه لا مكان فى تنظيمنا السياسى للرجعية .. ولا مكان فى تنظيمنا السياسى لأعداء الاشتراكية وأعداء التحول الاشتراكى ، ولا مكان فى تنظيمنا السياسى لأعداء الناصرية .. ولا مكان فى تنظيمنا السياسى للقوى التى نبذتها الثورة خلال مراحلها الطويلة ! [١] .

فكيف تتحقق الحرية فى وطن حكم على جم غفير من أبنائه بالإعدام السياسى ، لأنهم ليسوا اشتراكيين ثوريين أو ناصريين ، أو لأنهم عارضوا الثورة فى بعض قراراتها أو مواقفها ؟!

يجب أن يوصم بالرجعية ، ويمحى من الوجود السياسى كل فرد أو فئة تعارض أو تشك فى صلاحية الناصرية أو الاشتراكية الثورية ، فلا يُسمح له بدخول التنظيم السياسى الوحيد ، ولا بتكوين تنظيم آخر !

الثورة إذن معصومة ، وهى دائماً على حق ، ومعارضوها إما عملاء أو رجعيون !

* *

● لا حرية ولا أمن :

وهناك شىء دون الحرية ، ولكنه فى الواقع أعم وأهم ، ذلك هو الأمن ، أن يعيش الإنسان شاعراً بالطمأنينة على نفسه وماله وعِرضه وأهله ، فلا يعتدى عليه أحد فى ذلك إلا فى حدود القانون ، أى إذا اعتدى هو على حق غيره ، أو ارتكب جريمة فيستحق العقاب بحكم القضاء .

---

(١) يعتذر بعض الناس للرئيس السادات ، بأنه قال ذلك تكتيكاً ، رعاية لبعض الظروف والضغوط الداخلية والخارجية ، وأن الرجل مصمم على العودة بالبلاد إلى « الشرعية » المطلقة بهدوء ، وأننا نتمنى من كل قلوبنا أن يكون ذلك صحيحاً ، وقد تم بحمد الله تصحيح ذلك عن طريق الشرعية .

هذا الأمن من ألزم ضرورات الحياة ، ومن أعظم نعم الله على الناس ، حتى إن القرآن الكريم جعله مع « الغذاء » أو الطعام فى مرتبة واحدة ، فالطعام حاجة الجسم ، والأمن حاجة النفس .. قال تعالى ممتناً على قريش : ﴿ فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِى أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِّنْ خَوْفٍ ﴾ (١) .

وجعل القرآن الخوف كالجوع من أشد العقوبات القدرية التى ينزلها الله بالجماعات الآمنة المطمئنة ، الرضية العيش ، إذا انحرفت عن هدى الله وكفرت بأنعم الله ، فيصيبها القدر العادل فى رزقها وفى أمنها معاً .. قال تعالى : ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ ﴾ (٢) ..

فالخوف عقوبة بليغة ، لا تكاد تعدلها عقوبة ، والأمن نعمة عظيمة لا تكاد تعدلها نعمة .. وقد سئل حكيم : ما السعادة ؟ قال : الأمن ، فإنى رأيت الخائف لا عيش له !

ولا عجب أن كانت « الجنة » - وهى دار الثواب الإلهى للمؤمنين الصالحين - دار أمن كامل ، ليس فيه شائبة فزع أو خوف : ﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلاَمٍ آمِنِينَ ﴾ (٣) ..

ولهذا يكون شر الأنظمة هو الذى يسلب الناس نعمة الأمن ، وسعادة الطمأنينة ، فيصبح فيه الإنسان وهو لا يدرى أين يمسى .. ويمسى ولا يدرى أين يصبح ، ففى أية لحظة من ليل أو نهار ، تستطيع كلاب الصيد أن تتخطفه من بين أهله وأولاده ، ويُلقى به فى مكان غير معلوم ، وإلى أمد غير محدود ، وبسبب غير معروف ، وقد يمكث السنين فى مكان لا يعرفه هو ، وقد لا يسأله أحد مجرد سؤال يعرف به ماهية الجريمة التى ارتكبها ، ومقدار العقوبة التى يستحقها !

* * *

(١) قريش : ٣ - ٤ (٢) النحل : ١١٢ (٣) الحجر : ٤٦